

صندوق الاستثمارات العامة يجدد ثقته بقطاع البتروكيماويات السعودي

نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة المالية السعودية: وافق مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة يوم الاثنين الماضي ١٤٢٩/٢/١١ هـ الموافق ٢٠٠٨/٢/١٨ م، برئاسة معالي الدكتور / إبراهيم بن عبدالعزيز العساف وزير المالية ورئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة وحضور أصحاب المعالي أعضاء مجلس الإدارة على تقديم قروض ومساهمات لتمويل مشاريع إستراتيجية في البلاد، غالبيتها ضمن قطاع البتروكيماويات، بقيمة إجمالية تبلغ ١١,٧٥ مليار ريال .

وفيما يلي أبرز بنود القرار أعلاه:

- ١) وافق المجلس على تقديم قرض لشركة كيان السعودية للبتروكيماويات بقيمة ٤ مليارات ريال لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لإقامة مجمع للبتروكيماويات في مدينة الجبيل الصناعية.
- ٢) الموافقة على تقديم قرض للشركة السعودية الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر) بقيمة ٧٥٠ مليون ريال لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع التوسعة الثالثة لمصنع البولي بروبيلين.
- ٣) الموافقة على تقديم قرض لشركة شيفرون فيلبس الوطنية بمبلغ ٣ مليارات ريال لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع إنتاج مشتقات الإيثلين والبروبيلين والستايرين في مدينة الجبيل الصناعية.
- ٤) الموافقة على تقديم قرض لمشروع الفوسفات التابع لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) بمبلغ ٤ مليارات ريال.
- ٥) الموافقة على تحويل جزء من قرض الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد) ، بمبلغ ٢,٨٥ مليار ريال إلى مساهمة للصندوق في رأس مالها تمثل نسبة (٣٣,٥١ %) من رأسمالها البالغ ٨,٥١ مليار ريال وذلك كخطوة من خطة إعادة هيكلة فنية ومالية لمعالجة وضع الشركة.

وحسب مصادر الصندوق ، تأتي هذه القروض والمساهمات استمراراً لدعم النهضة الصناعية في المملكة وخاصة صناعة البتروكيماويات ، مما يعزز توطئتها ويعود بالفائدة على الاقتصاد السعودي و توفير الفرص الوظيفية للمواطنين.

تحليلنا للخبر:

كنا قد تحدثنا في السابق عن المزايا التي تحظى بها شركات البتروكيماويات الخليجية ، والسعودية خصوصا ، من حيث توافر المواد الخام بوفرة وبأسعار تفضيلية إضافة لقيام الحكومات الخليجية بتوفير التمويل اللازم لهذه الشركات بشروط سهلة وتكلفة قليلة. إن الائتمان السهل والقليل التكلفة بات عملة نادرة هذه الأيام في ظل الوضع المتردي للبنوك والمؤسسات المالية العالمية، خصوصا إذا كان هذا الائتمان بمبالغ كبيرة مثل التي تحتاجها شركات البتروكيماويات. بناء على ذلك، فإن التمويل الميسر المقدم من الحكومة السعودية للشركات البتروكيماوية المحلية الرائدة سوف يمكن هذه الشركات من الحفاظ على هوامش ربحيتها ضمن مستويات معقولة بالرغم من الأثر السلبي المتوقع من تراجع المبيعات العالمية، في الوقت الذي لا تجد فيه الشركات العالمية المماثلة مثل هذه الميزة.

نعتقد أن الرسالة التي ارادت الحكومة إرسالها للسوق والمستثمرين هي أنها تؤمن بقوة ومستقبل قطاع البتروكيماويات المحلي وأنها مستعدة لتقديم جميع التسهيلات الضرورية لكي يستمر هذا القطاع بالنمو والازدهار ، حتى في فترات تراجع الطلب العالمي. إذن هذه نقطة تحسب لهذه الشركات ويجب أن يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند تقييمهم لهذه الشركات. أما نحن، فنعتقد بأن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح وسوف نلمس أثرها على السوق المالية والاقتصاد ككل في الفترة القادمة إن شاء الله.